

## الحوكمة الإدارية

شركة البحرين للتسهيلات التجارية ش.م.ب هي شركة مرخصة من مصرف البحرين المركزي ك"شركة تمويل"، وهي منظمة بموجب كتاب الارشادات والقواعد – المجلد 5 تحت تصنيف "فئة التراخيص الخاصة"، والشركة مدرجة في بورصة البحرين وتخضع لأحكام كتاب الارشادات والقواعد – المجلد 6 كمشاركة في أسواق المال. وتتعلق أحكام الحوكمة الإدارية بمجلد معايير الرقابة العليا في كتابي الارشادات والقواعد المذكورين.

تلتزم شركة البحرين للتسهيلات التجارية ش.م.ب. بتطبيق المعايير السليمة للحوكمة الإدارية، تماشياً مع الاشتراطات القانونية والتنظيمية. ويشكل الالتزام بأعلى معايير الحوكمة جزءاً أساسياً في مزاوله الشركة لأنشطتها التجارية الرئيسية وغيرها من الأنشطة التجارية من خلال شركاتها التابعة. يختص هذا الجزء ببيان مظاهر تطبيق الشركة لأعلى معايير الحوكمة الإدارية وممارساتها، حيث يغطي جوانب ترتبط بمعايير الحوكمة ذاتها ومتطلبات الإفصاح، وعلى وجه الخصوص تماشياً مع مبادئ قانون حوكمة الشركات الصادر عن وزارة الصناعة والتجارة، وعلى أحدث الاشتراطات والقوانين التنظيمية لمجلد معايير الرقابة العليا الصادرة عن مصرف البحرين المركزي من كتاب الارشادات والقواعد – المجلدين 5 و6 وأية قواعد وأنظمة وتعليمات أخرى تصدر في هذا الشأن وعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة.

### أ. معلومات حول المساهمين

يمكن الحصول على التفاصيل المتعلقة برأس مال الشركة ومساهميها وتوزيعات الأسهم تحت إيضاح رقم 18 المدرج ضمن الإيضاحات حول القوائم المالية الموحدة كما في 31 ديسمبر 2023.

### ب. معلومات عن مجلس الإدارة

يتكون مجلس إدارة شركة البحرين للتسهيلات التجارية ش.م.ب. من عشرة أعضاء؛ مقسمين إلى أعضاء مستقلين وغير تنفيذيين وتنفيذيين يتم تعيينهم وانتخابهم لمدة ثلاث سنوات إلا إذا تم إعفائهم من عضويتهم مبكراً وفق القانون المعمول به أو أحكام عقد التأسيس والنظام الأساسي أو ميثاق عمل مجلس الإدارة. بالإضافة إلى ذلك، ووفقاً للاشتراطات التنظيمية لمجلد معايير الرقابة العليا (النموذج HC) الصادرة عن مصرف البحرين المركزي من كتاب الارشادات والقواعد، والتي تتطلب الإفصاح عن النسبة المئوية لتمثيل المرأة في مجلس إدارة الشركات المدرجة في عام 2023، يضم مجلس إدارة شركة البحرين للتسهيلات التجارية ش.م.ب. امرأة واحدة من أصل عشرة أعضاء من الذكور بما يمثل 10% من إجمالي مجلس الإدارة. ويتألف مجلس إدارة الشركة من أعضاء ذوي كفاءة وخبرة مهنية عالية. وفي سبيل ضمان اضطلاعهم بمسئولياتهم المناطة بهم، تتبع الشركة إجراءات خاصة تحتوي على برامج مكثفة تهدف إلى تعريف أعضاء المجلس الجدد المعينين منهم والمنتخبين بعمل الشركة وبخاصة الجوانب المالية والقانونية. وفي هذا الشأن تجدر الإشارة إلى أن تدريب أعضاء مجلس الإدارة، بصفتهم أشخاصاً أساسيين يزاوون مهمات قيادية في الشركة، يحتل مكان الصدارة ضمن سلم أولويات الشركة، والتي تضمن حصول جميع أعضاء مجلس الإدارة على برامج كافية للتدريب والتنمية المهنية المستمرة CPD Training بموجب متطلبات مجلد القوانين التنظيمية للتدريب والكفاءة المهنية لمصرف البحرين المركزي (كتاب الإرشادات TC). وفي هذا الخصوص، أتم أعضاء مجلس الإدارة كافة متطلباتهم التدريبية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 حسب التوجيهات الرقابية. وبهدف الوفاء ببعض مسئولياته، فإن لدى المجلس لجنة تنفيذية، لجنة التعيينات والمكافآت والإستدامة والحوكمة، ولجنة التدقيق والمخاطر والامتثال، ويتم اختيار أعضائها على ضوء الخبرة والكفاءة المهنية. ويقوم مجلس الإدارة بمراجعة سنوية لتركيبته وميثاقه وتقييم أدائه فضلاً عن أداء ومساهمة كافة اللجان التابعة له وميثاق كلا منها، وفعالية ومساهمة كل عضو في المجلس على حده. ويكون تقييم الأداء بصورة كتابية عبر استمارات أعدت خصيصاً لهذا الغرض حيث يتم رفعها واعتمادها في الاجتماع الأخير من العام الميلادي. وتتم مراجعة تقرير تقييم الأداء النهائي والتوصية به من قبل لجنة التعيينات والمكافآت والإستدامة والحوكمة لكي يقوم المجلس باعتماده وللموافقة النهائية من قبل مجلس إدارة شركة البحرين للتسهيلات التجارية وذلك خلال الاجتماع الأول من السنة المالية التالية تزامناً مع الإعلان الرسمي للنتائج المالية السنوية. وقد بلغ التقييم الإجمالي لمجلس الإدارة ولجانته ومجالس إدارات الشركات التابعة واللجنة التنفيذية لشركات السيارات 3.91 من 4.

يتولى المجلس المسؤولية عن إعداد القوائم المالية الموحدة والتمثيل العادل لها وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية، ووضع الضوابط الداخلية الضرورية المعتمدة من المجلس لتمكينه من إعداد القوائم المالية الموحدة خالية من أية أخطاء جوهرية سواء كانت بسبب الاحتيال أو الخطأ.

يلتزم أعضاء مجلس إدارة شركة البحرين للتسهيلات التجارية ويحرصون على القيام بممارسة مهام عملهم ويتخذون قراراتهم بموضوعية وشفافية وبنية حسنة فيما يعتقدون بالشكل المعقول أنه يخدم مصلحة الشركة ومساهمتها والمتعاملين معها. كما يتولى المجلس مهام الإشراف على عمليات الإفصاح والاتصالات مع جميع المتعاملين سواء من داخل الشركة أو خارجها. ويسعى المجلس لجعل جميع عمليات الإفصاح عن المعلومات عادلة وشفافة وشاملة وتعكس شخصية الشركة وطبيعة ومدى تعقيد المخاطر التي تشتمل عليها أنشطة الشركة. كما يوظف مجلس الإدارة والإدارة العليا بتقييم مدى كفاية الأنظمة الخاصة بتأمين المعلومات وإدارة المخاطر المرتبطة باستخدام ومعالجة وتخزين ونقل تلك المعلومات عبر الشبكة العنكبوتية بصورة دورية.

وبمراعاة الاشتراطات القانونية والتنظيمية المعمول بها محلياً، يشرف مجلس الإدارة على الصلاحيات المخولة للقائمين بالعمل في الشركة، ويسعى لإدارة أنشطة الشركة وشؤونها بفعالية بما يحقق أهدافها وأغراضها المعلنة. وفي هذا الإطار يبدي مجلس الإدارة إهتماماً بالغاً بالمحافظة على أعلى مستويات الانضباط بما في ذلك مراعاة القوانين والأنظمة ومعايير النشاط التجاري والقيم الأخلاقية.

تشمل أنواع المعاملات والمسئوليات المرهونة بموافقة مجلس الإدارة مجالات عديدة وواسعة تتراوح ما بين الموافقة على عمليات التمويل، والمصادقة على السياسات والاستراتيجيات، والتبرعات، وصلاحيات التوقيع والاستثمار.

من جهة أخرى، تعمل الشركة على ترسيخ المعايير المهنية والأخلاقية السليمة وتنظيم العلاقة بينها وبين كافة المتعاملين معها بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر الزبائن، والموظفين والجهات الرقابية والمجتمع. وفي سبيل ذلك، أقر مجلس الإدارة ميثاق شرف لأعضائه وقواعد للسلوك المهني للمديرين والعاملين بالشركة بما يشمل "إجراءات التبليغ عن أي أعمال مشبوهة". وبموجب هذين الميثاقين، يلتزم كافة الأطراف المعنيين باتباع أعلى معايير الأصول المهنية والإجرائية في إطار الوفاء بمهام عملهم. ويتضمنان أيضاً القواعد المتبعة في حال وجود تضارب في المصالح، ومعاملات الأطراف ذوي العلاقة والالتزام بأعلى معايير النزاهة والمهنية، ومراعاة سرية المعلومات الحساسة، إضافة إلى تسليط الأضواء على المسؤوليات المناطة بجميع الأفراد المعنيين بغية الالتزام بأعلى معايير وقيم القواعد الأخلاقية والسلوكية في العمل.

وعلاوة على ذلك، يلتزم أعضاء مجلس الإدارة بصفتهم أشخاصاً معتمدين بأداء واجباتهم المناطة بهم والتي تتضمن البعد القانوني والتقيد بعدم استخدام ممتلكات الشركة كما لو كانت تخصهم لتحقيق مصالح شخصية بحتة، وعدم تسريب أية معلومات سرية أو استخدامها لتحقيق منافع شخصية، وعدم الاستئثار بالفرص الاستثمارية الواعدة التي تتطلع الشركة لاقتناصها، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر؛ والإعلان عن أي تضارب لهم للمصالح والامتناع عن المشاركة في أي مداوات أو التصويت على أي معاملة لديهم مصالح شخصية فيها.

وإذعائاً لاشتراطات الجهات الرقابية، يوضح الجدول أدناه عدد الأسهم المملوكة لأعضاء مجلس الإدارة، بصفتهم أشخاصاً أساسيين، والأفراد المرتبطين بهم حتى 31 ديسمبر 2023 على النحو التالي:

أعضاء مجلس الإدارة *	فئة الأسهم	31 ديسمبر 2023	31 ديسمبر 2022
السيد عبد الرحمن يوسف فخرو	عادية	991,718	991,718
الدكتور عبد الرحمن علي سيف	عادية	لا يوجد	لا يوجد
السيد إبراهيم عبد الله بوهندي	عادية	لا يوجد	لا يوجد
السيد عبد العزيز عبد الله الأحمد	عادية	لا يوجد	لا يوجد
السيد رياض يوسف حسن ساتر	عادية	لا يوجد	لا يوجد
السيد يوسف صالح خلف	عادية	لا يوجد	لا يوجد
السيد محمد عبد الله عيسى	عادية	لا يوجد	لا يوجد
الشيخ سلمان بن عيسى آل خليفة	عادية	لا يوجد	لا يوجد
السيدة نجلاء محمد الشيراوي	عادية	لا يوجد	لا يوجد
السيد مشعل علي محمد الحلو	عادية	لا يوجد	لا يوجد

\* خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023، لم يتداول أعضاء مجلس الإدارة ولا الأفراد المرتبطين بهم في أسهم الشركة.

تقوم المجموعة بطلب تأكيدات سنوية من أعضاء مجلس الإدارة وتلتزم باستمرار بتحديث بياناتهم وعضويتهم فيما إذا كان هناك أي تضارب في المصالح والمصالح الشخصية لهم. وتحرص المجموعة على الحصول على هذه الإقرارات المتعلقة بالمصالح الشخصية بصورة سنوية، كجزء من متطلبات الإفصاح العام في التقرير السنوي للشركة. وفي هذا الشأن، يقوم أمين سر مجلس الإدارة بالكتابة الى جميع الأعضاء يطلب منهم تأكيد وتحديث تفاصيل عضويتهم وبياناتهم الحالية أو الأثنين معاً. ولدى استلام ردودهم بشأن التفاصيل الخاصة بهم وعضويتهم وأي تضارب في المصالح ومصالحهم الشخصية يتم الإفصاح عنها في التقرير السنوي في نهاية كل سنة مالية. وتطبق نفس التأكيدات والإقرارات عند انتخاب وتعيين مجلس إدارة جديد عندما يقوم المرشحون بتعبئة وتقديم استمارات مصرف البحرين المركزي المخصصة لهذا الغرض مع إقراراتهم بأي مصالح لهم في المؤسسات الأخرى، وتخضع هذه الإقرارات للتحديث بعد ذلك بإضافة المعلومات الضرورية بصورة سنوية ومنتظمة حرصاً على الإلتزام التام بالأحكام المنصوص عليها في كتاب قواعد مصرف البحرين المركزي.

يجتمع مجلس الإدارة أربع مرات على الأقل في السنة المالية الواحدة وذلك بدعوة من رئيس المجلس أو نائبه (عند غياب الرئيس أو عدم قدرته) أو من قبل عضوين على الأقل. ولا يكون الاجتماع صحيحاً إلا إذا حضره نصف عدد الأعضاء زائداً عضو واحد على الأقل. وفي عام 2023 عقد المجلس سبعة اجتماعات اعتيادية، واجتماعاً واحداً غير مجدول بحضور الأعضاء التالية أسمائهم:

أعضاء مجلس الإدارة	12 فبراير	27 فبراير	5 ابريل	8 مايو (5)	24 يوليو (6)	7 اغسطس	1 نوفمبر (7)	14 ديسمبر	المجموع	نسبة الحضور
السيد عبد الرحمن يوسف فخرو	√	√	√	√	√	√	√	√	8	%100
الدكتور عبد الرحمن علي سيف	√	√	√	√	√	√	√	√	8	%100
السيد رياض يوسف حسن ساتر	√	√	√	√	√	√	√	√	8	%100
السيد نادر كريم المسقطي (1)	√	√							2	%100
السيد إبراهيم عبد الله بوهندي	√	√	√	√	√	√	√	√	8	%100
السيد عبد العزيز عبد الله الأحمد	√	√	حضور افتراضي	√	√	√	√	حضور افتراضي	8	%100
السيد عبد الله محمد المحمود (2)	√	√							2	%100
السيد محمد عبد الله عيسى	√	√	√	√	√	متغيب	حضور افتراضي	√	7	%87.5
السيد يوسف صالح خلف	√	√	√	√	حضور افتراضي	√	√	√	8	%100
السيدة دانة عقيل رئيس (2)	√	√							2	%100
الشيخ سلمان بن عيسى آل خليفة (3)			√	√	حضور افتراضي	حضور افتراضي	√	√	6	%100
السيدة نجلاء محمد الشيراوي (4)			√	√	حضور افتراضي	حضور افتراضي	√	√	6	%100
السيد مشعل علي محمد الحلو (3)			√	√	حضور افتراضي	حضور افتراضي	√	√	6	%100

1. انتهت فترة عضويته في آخر اجتماع للجمعية العمومية العادية المنعقد في 29 مارس 2023.

2. انتهت فترة عضويتهم، كيمثلي عن المؤسسة العامة للتأمين الإجتماعي (SIO) في آخر اجتماع للجمعية العمومية العادية المنعقد في 29 مارس 2023.
3. عين كعضو مجلس إدارة (ممثلاً عن المؤسسة العامة للتأمين الإجتماعي (SIO)) للدورة القادمة للسنوات 2023-2026.
4. انتخب كعضو مجلس إدارة للدورة القادمة للسنوات 2023-2026.
5. أقرت السيدة نجلاء الشيراوي بوجود تعارض للمصالح فيما يتعلق بشراء أسهم الخزينة ومقترح صناعة السوق وتغيبت عن أي مناقشات أو أي قرارات متخذة بخصوص الموضوع المذكور.
6. لمناقشة الأداء الشركة من بداية السنة حتى تاريخ الاجتماع.
7. أقر كل من الدكتور عبدالرحمن سيف والسيد محمد عبدالله والسيد عبدالعزيز الأحمد بوجود تعارض في المصالح فيما يتعلق بقضية قانونية ترتبط بشركة معروفة ولذلك فقد تغيبوا من تلقاء أنفسهم عن مناقشات أو أي قرارات متخذة بخصوص الموضوع.

ولما كان من أهداف مجلس الإدارة خلق بيئة عمل سليمة تراعي الاستقلالية وتجنب تعارض المصالح لما من شأنه النهوض بأعمال الشركة؛ وبغية قيامه بأداء مهامه المنوطة به على أتم وجه مع التزامه بأعلى معايير النزاهة والمهنية تماشياً مع القوانين المرعية والمواثيق والأنظمة المتبعة، فقد التزم مجلس الإدارة بتشكيل لجان فرعية منبثقة عنه تضم عدداً كافياً من أعضائه عامة، وأحياناً من أعضاء من غير المصرفيين والذين ليس لديهم أي تضارب في المصالح والقادرين على إبداء وجهات نظرهم باستقلالية وموضوعية. ففي عام 2023، شكل مجلس الإدارة ثلاث لجان فرعية لمناقشة مسائل مختلفة والنظر فيها، بحضور الأعضاء التالية أسمائهم:

9 فبراير	اجتماع اللجنة الفرعية لمجلس الإدارة* (للمصادقة على مقترح إعادة تمويل جديد)
√	السيد عبد الرحمن يوسف فخرو، الرئيس
√	السيد رياض يوسف حسن ساتر، عضو
حضور افتراضي	السيد يوسف صالح خلف، عضو
√	السيدة دانة عقيل رئيس، عضو

\*تم تشكيل اللجنة الفرعية وتألفت من أعضاء من غير المصرفيين لتفادي أي تعارض للمصالح وذلك بمقتضى قرار بالتمرير اتخذه مجلس إدارة شركة البحرين للتسهيلات التجارية للمصادقة على تسهيل إعادة التمويل الجديد.

29 مايو	اجتماع اللجنة الفرعية لمجلس الإدارة (لمناقشة كافة المقترحات المتعلقة بمبادرة البوابة الإلكترونية لمجلس الإدارة ولجانه وحضور العروض التوضيحية بذلك بحضور الإدارة وأمين سر مجلس الإدارة وتقديم التوصيات النهائية إلى المجلس حول اختيار النظام المناسب)
حضور افتراضي	الشيخ سلمان بن عيسى آل خليفة، عضو
حضور افتراضي	السيدة نجلاء محمد الشيراوي، عضو
حضور افتراضي	السيد مشعل علي محمد الحلو، عضو

27 يوليو	اجتماع اللجنة الفرعية لمجلس الإدارة
----------	-------------------------------------

	(لمناقشة الأداء المتردي للشركة وتقديم التوصيات الضرورية إلى المجلس لإتخاذ إجراء فوري بشأن ذلك)
٧	السيد عبد الرحمن يوسف فخرو، الرئيس
حضور افتراضي	الدكتور عبد الرحمن علي سيف، نائب الرئيس
حضور افتراضي	السيد يوسف صالح خلف، عضو

17 سبتمبر	اجتماع اللجنة الفرعية لمجلس الإدارة (لمناقشة النتائج المالية للشركة للنصف الثاني من السنة - الجزء 1)
٧	الدكتور عبد الرحمن علي سيف، نائب الرئيس
٧	الشيخ سلمان بن عيسى آل خليفة، عضو
حضور افتراضي	السيد يوسف صالح خلف، عضو
٧	السيد عبدالله بوخوة، الرئيس التنفيذي
٧	السيد علي خلف، الرئيس المالي

9 أكتوبر	اجتماع اللجنة الفرعية لمجلس الإدارة (لمناقشة النتائج المالية للشركة للنصف الثاني من السنة - الجزء 2)
٧	الدكتور عبد الرحمن علي سيف، نائب الرئيس
٧	الشيخ سلمان بن عيسى آل خليفة، عضو
حضور افتراضي	السيد يوسف صالح خلف، عضو
٧	السيد عبدالله بوخوة، الرئيس التنفيذي
٧	السيد علي خلف، الرئيس التنفيذي للرقابة المالية

#### ج. سياسات الإفصاح عن تعاملات الأشخاص الأساسيين

أقرّ مجلس الإدارة سياسات للإفصاح عن تعاملات الأشخاص الأساسيين لضمان إمام المطلعين بكافة اشتراطات ومتطلبات الجهات الرقابية لا سيما فيما يرتبط بتعاملات أسهم شركة البحرين للتسهيلات التجارية منعاً لاستغلال المعلومات الداخلية للشركة. ويعرف الشخص الأساسي بأنه شخص طبيعي أو شخص اعتباري بحوزته معلومات حساسة غير متاحة لاطّلاع الجمهور أو لديه تحويل للحصول عليها من وقت لآخر بالنظر إلى منصبه الوظيفي أو بحكم طبيعة عمله. وتشمل قائمة الأشخاص الأساسيين: أعضاء مجلس الإدارة، والإدارة العليا للشركة وأي أفراد أو أطراف أخرى يحددهم مجلس الإدارة. كما يحتفظ مسؤول المجموعة للامتثال في جميع الأوقات بسجل يشتمل على جميع تعاملات الأشخاص الأساسيين، ملتزماً بتحديثه وإفادته بورصة البحرين بجميع التعاملات في أسهم الشركة وفقاً لآخر التغييرات أولاً بأول.

#### د. اللجان التابعة لمجلس الإدارة

## 1. اللجنة التنفيذية

وفقاً للمادتين (19) و(20) من النظام الأساسي للشركة والمادة (1,6) فقرة (1) من ميثاق عمل مجلس الإدارة، تناط باللجنة التنفيذية المهام والسلطات المقررة فيما يتعلق بأنشطة تسهيلات البحرين، وشركة التسهيلات للخدمات العقارية، وشركة التسهيلات لخدمات التأمين ومراجعة ورفع التوصيات اللازمة لمجلس الإدارة في حدود صلاحياتها وسلطاتها المذكورة والمقررة في ميثاق عملها.

تضم اللجنة التنفيذية كحد أدنى ثلاثة أعضاء يعينهم مجلس الإدارة، ويشترط ألا يكونوا أعضاء في لجنة التدقيق والمخاطر والامتثال. كما ويشترط أن تضم اللجنة عضواً مستقلاً واحداً على الأقل. وفي الوقت الحاضر تضم اللجنة أربعة أعضاء، أحدهم عضو مستقل (وهو عضو أيضاً في لجنة التدقيق والمخاطر والامتثال) وهذا لا يتوافق مع سياسة الشركة. وهذا المتطلب الداخلي لعضو مستقل ضمن تركيبة اللجنة يعتبر أمراً ضرورياً لضمان الاستقلالية، وقد تم بحث هذا الموضوع مع الدائرة المختصة وتم الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي. وبمقتضى ميثاق عملها، تتولى اللجنة التنفيذية مهام دراسة التقارير والأنشطة واتخاذ القرارات بشأن الأمور ذات العلاقة بسلطاتها وصلاحياتها وتقديم التوصيات إلى مجلس الإدارة بشأن الأمور والمسائل الأخرى التي تتعدى صلاحياتها حيثما ينطبق ذلك. وتشمل هذه المسؤوليات والصلاحيات مجالات عديدة وواسعة تتراوح ما بين الموافقة على عمليات التمويل، وشطب الديون، والاستراتيجية وتخطيط الأعمال والتبرعات والتوقيع على تفويضات الاستثمار.

وبهدف الوفاء بالمسؤوليات المناطة بها، تجتمع اللجنة التنفيذية بصورة منتظمة وبمعدل أربعة اجتماعات كحد أدنى في السنة المالية الواحدة. وعليه عقدت اللجنة في عام 2023 خمسة اجتماعات اعتيادية وثلاثة اجتماعات غير مجدولة بحضور الأعضاء التالية أسمائهم:

أعضاء اللجنة	4 يناير (1)	15 يناير (2)	16 ابريل	30 مايو	26 يونيو	26 سبتمبر	27 نوفمبر	12 ديسمبر (8)	المجموع	نسبة الحضور
الشيخ سلمان بن عيسى آل خليفة، الرئيس (3)	√	√	√	√	√	√	√	حضور افتراضي	6	100%
الدكتور عبد الرحمن علي سيف، نائب الرئيس (4)	√	√	√	√	√	√	√	حضور افتراضي	8	100%
السيد عبد العزيز عبد الله الأحمد، عضو (5)	√	حضور افتراضي	√	√	√	√	حضور افتراضي	حضور افتراضي	8	100%
السيد ابراهيم عبدالله بوهندي، عضو (5)	√	√	√	√	√	√	حضور افتراضي	√	6	100%
السيد رياض يوسف حسن ساتر، نائب الرئيس (6)	√	حضور افتراضي	√	√	√	√	√	√	2	100%
السيدة دانة عقيل رئيس، عضو (7)	√	√	√	√	√	√	√	√	2	100%

1. اجتماع مشترك مع لجنة التدقيق السابقة لمناقشة مواضيع مختلفة تتعلق بالأداء العام للشركة ومحفظة القروض المؤجلة، مخصصات الخسائر الإئتمانية المتوقعة وغيرها.
2. لمناقشة العديد من البنود على جدول الأعمال شملت بعض المبادرات المتعلقة بالأعمال.
3. عين كعضو في 05 ابريل 2023 وكرئيس للجنة لفترة متجددة تبلغ 3 سنوات اعتباراً من 16 ابريل 2023.
4. أعيد تعيينه كعضو بتاريخ 05 ابريل 2023 وكنائب للرئيس لفترة متجددة تبلغ 3 سنوات اعتباراً من 16 ابريل 2023.
5. أعيد/عُين كعضو في اللجنة لفترة متجددة تبلغ 3 سنوات اعتباراً من 05 ابريل 2023.
6. انتهت فترة عضويته كنائب للرئيس اعتباراً من 05 ابريل 2023.
7. انتهت فترة عضويته كعضو بعد انتهاء دورة المجلس السابقة في اجتماع الجمعية العمومية الأخير المنعقد في 29 مارس 2023.
8. لمناقشة خطة الأعمال لعام 2024.

## 2. لجنة التدقيق والمخاطر والامتثال

تتولى لجنة التدقيق والمخاطر والإمتثال التابعة لمجلس الإدارة التي شكلها المجلس في 05 ابريل 2023 ، بعد دمج لجنتي التدقيق ولجنة الحوكمة الإدارية والمخاطر والإمتثال ، مساعدة المجلس حسب ميثاق عمله في الإشراف على المسئوليات الخاصة بعمليات إصدار التقارير المالية، ونظام الرقابة الداخلي، و عملية التدقيق، ومتابعة الإلتزام بسياسات الشركة وإجراءاتها ومجمل المخاطر المتعلقة بعمليات المجموعة والأمور ذات العلاقة بغسل الأموال حسبما ما تقتضيها المتطلبات الرقابية. وفي إطار هذه المهام تعمل اللجنة على تشجيع التحسين المتواصل وضمن التقييد بسياسات وإجراءات وممارسات الشركة السليمة على جميع المستويات.

تتكون لجنة التدقيق من ثلاثة أعضاء على الأقل يعينهم مجلس الإدارة على أن يكون غالبية أعضاء اللجنة من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين بدون أن يكون لديهم أي تعارض للمصالح مع أي واجبات قد تكون لديهم على أن يعينهم مجلس الإدارة. وتنتخب اللجنة من بين أعضائها رئيساً ونائباً للرئيس. ويجب أن يكون رئيس اللجنة عضواً مستقلاً حسب المعايير المنصوص عليها في قانون حوكمة الشركات. وقد وجد بأن تركيبة اللجنة لا تتفق مع المتطلبات نظرًا لأن أغلبية أعضاء اللجنة لم يكونوا أعضاء مستقلين حيث تم بحث الموضوع مع الدائرة المعنية وتم الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي على ذلك.

ومن مهام اللجنة أن تستلم تقارير التدقيق الداخلية والخارجية وتقارير إدارة المخاطر والإمتثال، ويجب عليها أن تتأكد من أن الإدارة العليا تتخذ الإجراءات التصحيحية اللازمة في حينها للنظر في أي ضعف في الضوابط وعدم الإمتثال للسياسات والقوانين والأنظمة أو أي مشاكل أخرى يكتشفها المدققون الخارجيون أو قسم التدقيق الداخلي أو رئيس إدارة المخاطر ورئيس الامتثال والوظائف الرقابية الأخرى. وتقوم اللجنة بتقديم توجيهاتها بشأن الأدوار وتقييم أداء دوائر التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر والإمتثال وغسل الأموال. كما تتولى اللجنة مسؤولية تطوير السياسات ذات العلاقة بإدارة المخاطر ونطاق إدارة المخاطر للشركة وتقديم توصياتها إلى مجلس الإدارة بهذا الشأن فضلاً عن مراجعة هذه السياسات مرة واحدة في السنة على الأقل حرصاً على الإمتثال للمتطلبات الرقابية. وإلى جانب ذلك، تقوم اللجنة بمراجعة أي تعديلات على عقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة وتقديم توصياتها بهذا الخصوص وذلك بالتشاور مع المستشار القانوني. ويجب على اللجنة أن تقوم بمراجعة والإحتجاج، حيثما يكون ضرورياً، على إجراءات الإدارة والقرارات التي تتخذها فيما يتعلق بالقوائم المالية المرحلية والسنوية قبل تقديمها إلى مجلس الإدارة.

كما أن اللجنة مفوضة من قبل المجلس بالحصول على المشورة المهنية المناسبة من داخل وخارج الشركة في الوقت الذي ترى بأنه من المناسب القيام بذلك وذلك على نفقة الشركة.

وللاضطلاع بالمهام التي أنشئت من أجلها، تعقد لجنة التدقيق اجتماعاتها بانتظام حسب الإقتضاء، ولكن بما لا يقل عن أربعة اجتماعات في السنة المالية الواحدة. وخلال عام 2023، عقدت لجنة التدقيق والمخاطر والإمتثال أربعة اجتماعات عادية وسبعة اجتماعات غير مجدولة. وسجل أعضاء اللجنة حضورهم في اجتماعات اللجنة كما يلي:

أعضاء اللجنة	4 مايو	2 اغسطس	29 أكتوبر	3 ديسمبر	المجموع	نسبة الحضور
السيد يوسف صالح خلف، الرئيس (1)	√	√	√	√	4	100%
السيد مشعل على محمد الحلو، نائب الرئيس (2)	√	حضور افتراضي	حضور افتراضي	حضور افتراضي	4	100%
السيد محمد عبدالله عيسى، عضو (3)	√	متغيب	√	√	3	75%
السيد ابراهيم عبدالله بوهندي (3)	√	√	√	√	4	100%

1. تم تعيينه عضواً بتاريخ 05 ابريل 2023 وكـرئيس للجنة لفترة متجددة تبلغ 3 سنوات اعتباراً من 04 مايو 2023.

2. تم تعيينه عضواً بتاريخ 05 ابريل 2023 وكـنائب رئيس للجنة لفترة متجددة تبلغ 3 سنوات اعتباراً من 04 مايو 2023.

3. عينا/اعيد تعيينهما كعضوين في اللجنة على التوالي لفترة متجددة تبلغ 3 سنوات اعتباراً من 05 ابريل 2023.

خلال عام 2023 وقبل دمج لجنة التدقيق السابقة مع لجنة الحوكمة الإدارية والمخاطر والإمتثال السابقة بموجب قرار مجلس إدارة شركة البحرين للتسهيلات التجارية المؤرخ 05 ابريل 2023، عقدت اللجنة الإجتماعات التالية:

أولاً: عقدت لجنة التدقيق السابقة اجتماعاً اعتيادياً واحداً واجتماعاً واحداً غير مجدول، حضرهم السادة التالية أسماءهم:

أعضاء اللجنة	4 يناير (1)	20 فبراير	المجموع	نسبة الحضور
السيد نادر كريم المسقطي، الرئيس	✓	✓	2	100%
السيد محمد عبدالله عيسى، نائب الرئيس	✓	✓	2	100%
السيد عبدالرحمن يوسف فخرو، عضو	✓	✓	2	100%

1. اجتماع مشترك مع اللجنة التنفيذية لمناقشة مواضيع مختلفة تتعلق بالإداء العام للشركة ومحفظه القروض المؤجلة ومخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة وغيرها.

ثانياً: عقدت لجنة الحوكمة الإدارية والمخاطر والامتثال السابقة اجتماعاً اعتيادياً واحداً والذي حضره السادة التالية أسماءهم:

أعضاء اللجنة	28 فبراير	المجموع	نسبة الحضور
السيد محمد عبدالله عيسى، الرئيس	✓	1	100%
السيد يوسف صالح خلف، نائب الرئيس	✓	1	100%
السيد عبدالله محمد المحمود، عضو	✓	1	100%

كما يصدق الرئيس التنفيذي والرئيس التنفيذي للرقابة المالية للمجموعة كتابياً على مسودة القوائم المالية المرحلية والسنوية لعناية لجنة التدقيق ومجلس الإدارة وبصورة عامة جميع المعلومات/القوائم المالية المرحلية والسنوية.

### 3. لجنة التعيينات والمكافآت والإستدامة والحوكمة

تضم لجنة التعيينات والمكافآت والإستدامة والحوكمة ثلاثة أعضاء على الأقل من أعضاء مجلس الإدارة يعينهم المجلس، وتقدم هذه اللجنة المشورة والتي يجب أن تتألف فقط من أعضاء مستقلين أو أعضاء غير تنفيذيين شريطة أن يكون أغلبهم مستقلين وأن يكون رئيس المجلس عضواً مستقلاً بما يتماشى مع أفضل الممارسات العالمية والتي تتطلب أن تمارس لجنة المكافآت أحكامها بعيداً عن أي تعارض شخصي في المصالح. وتقوم لجنة التعيينات والمكافآت أيضاً بدراسة وتقديم التوصيات إلى مجلس الإدارة بشأن الأمور المتعلقة بتعيين أعضاء المجلس والعضوية في جميع اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة فضلاً عن أعضاء مجلس الإدارة وعضوية اللجنة التنفيذية للشركة، وبشأن الرئيس التنفيذي أو من ينوب عنه والوظائف الخاضعة للتحكم التي هي تحت سيطرة تسهيلات البحرين وأيضاً المدراء العامون للشركات التابعة للمجموعة ونوابهم وأمين سر المجلس.

تقوم لجنة التعيينات والمكافآت والإستدامة والحوكمة بمراجعة وتقديم توصياتها إلى المجلس بشأن كل الأمور الخاصة بأجور ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي أو من ينوب عنه، والمدراء العامون أو من ينوبون عنهم لجميع الشركات التابعة للمجموعة، وأمين سر مجلس الإدارة، وسياسات الشركة الخاصة بالمكافآت، وحقوق خيار الأسهم، وسياسات الاستغناء عن الموظفين وإنهاء خدماتهم. وتتولى اللجنة أيضاً تقييم مهام الرئيس التنفيذي أو من ينوب عنه والمدراء العامون أو من ينوبون عنهم لجميع الشركات التابعة للمجموعة، وأمين مجلس الإدارة. علاوة على ذلك، تتولى اللجنة مراجعة وإقرار رواتب ومكافآت المدراء التابعين للرئيس التنفيذي. وفي هذا الإطار تحرص اللجنة على عدم مكافأة من يخفون في مهامهم فيما تبدي اللجنة تقديرها الكامل لمن يقوم بواجبه ويجنب الشركة التعرض للخسارة أو الأضرار. بالإضافة إلى ذلك، تضع اللجنة السياسة الخاصة بالإفصاح عن مكافآت وأتعاب أعضاء المجلس والإدارة التنفيذية والتي تخضع لموافقة مجلس إدارة شركة البحرين للتسهيلات التجارية. كما تقوم اللجنة بتقييم واقتراح سياسات وأعراف الحوكمة الإدارية والتوجيهات على تنطبق على المجلس والشركة، فضلاً عن قيامها بمراجعة وتقديم توصياتها إلى المجلس بشأن كافة الأمور المتعلقة بالحوكمة الإدارية بغرض تنسيق ودمج عملية تنفيذ نطاق سياسة الحوكمة الإدارية. كما يقوم مجلس الإدارة بتفويض مسؤولياته تجاه الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة إلى لجنة التعيينات والمكافآت والإستدامة والحوكمة الإدارية كما هو موضح في سياسة الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة.



وتقوم اللجنة في نفس الوقت بتحديد دور دائرة إدارة المخاطر بخصوص الأنشطة الخاصة بالعوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة ثم تقوم بتقييم أدائها وأيضاً دائرة الإمتثال بخصوص أنشطة الحوكمة الإدارية.

وللقيام بالمهام المسؤولة عنها، تجتمع اللجنة عند الضرورة بدعوة من الرئيس أو نائب الرئيس أو الرئيس التنفيذي. وتجتمع اللجنة بمعدل اجتماعين اثنين كحد أدنى في السنة المالية الواحدة. في عام 2023، عقدت لجنة التعيينات والمكافآت والإستدامة والحوكمة الإدارية ثلاثة اجتماعات عادية وثلاثة اجتماعات غير مجدولة بحضور الأعضاء التالية أسمائهم:

أعضاء اللجنة	6 فبراير	26 فبراير	14 مارس (1)	15 يونيو (2)	10 يوليو (2)	06 ديسمبر	المجموع	نسبة الحضور
السيد عبدالرحمن يوسف فخرو، الرئيس (3)				✓	✓	✓	3	%100
السيدة نجلاء محمد الشيراوي، نائب الرئيس (4)				✓	✓	✓	3	%100
السيد إبراهيم عبد الله بوهندي، عضو (5)	✓	✓	متغيب	✓	✓	✓	5	%83.3
عبد العزيز عبد الله الأحمد، الرئيس (6)	✓	✓	حضور افتراضي				3	%100
الدكتور عبد الرحمن على سيف، نائب الرئيس (7)	✓	✓	✓				3	%100

1. لمقابلة مرشحين وقع عليهم الاختيار لتولي منصب رئيسي.

2. لبحث مسائل مختلفة على جدول الأعمال.

3. تم تعيينه عضوا بتاريخ 05 ابريل 2023 وكـرئيس للجنة لفترة متجددة تبلغ 3 سنوات اعتبارا من 15 يونيو 2023.

4. تم تعيينها عضوا بتاريخ 05 ابريل 2023 وكـنائب رئيس للجنة لفترة متجددة تبلغ 3 سنوات اعتبارا من 15 يونيو 2023.

5. أعيد تعيينه كعضو في اللجنة لفترة متجددة تبلغ 3 سنوات اعتبارا من 05 ابريل 2023.

6. انتهت فترة عضويته كرئيس للجنة اعتبارا من 05 ابريل 2023.

7. انتهت فترة عضويته كنائب لرئيس اللجنة اعتبارا من 05 ابريل 2023.

## هـ. إدارة المخاطر

تدرك شركة البحرين للتسهيلات التجارية ش.م.ب بشكل تام مسؤولياتها عن تطبيق أفضل الأعراف الدولية في مجال ادارة المخاطر بمتقضى تعليمات مصرف البحرين المركزي فيما يتحمل مجلس الإدارة مسؤولية ادارة مخاطر المجموعة بصورة عامة. ويعتمد مجلس الإدارة السياسات المناسبة في مجال الائتمان والسيولة والسوق ومخاطر التشغيل وذلك بناء على مشورة لجنة التدقيق والمخاطر والحوكمة الإدارية والامتثال.

يوجد لدى الشركة رئيس لإدارة المخاطر، وتتمتع هذه الوظائف بالاستقلالية عن أنشطة الشركة والمشاركة اليومية في أعمالها، فضلاً عن استقلالها عن عمليات التدقيق الداخلي والإمتثال. بالإضافة إلى ذلك، يتبع رئيس إدارة المخاطر لجنة الحوكمة الإدارية والمخاطر والامتثال، ويتمتع بحرية التواصل التام مع المجلس، ومن الناحية الإدارية الى الرئيس التنفيذي.

تعتبر استراتيجية إدارة المخاطر للمجموعة ركناً أساسياً للحوكمة الإدارية، وتضمن التعامل الحكيم والفعال مع المخاطر التي قد تؤثر على عملياتنا. ونحن نحتفظ بإطار قوي يساعدنا في التعرف على المخاطر المالية وغير المالية وتقييمها والتخفيف منها، ويشمل ذلك العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة، متبعين اسلوباً مصمماً يتوافق مع مدى قبولنا للمخاطر، ويشتمل على المتابعة المستمرة للتأكد من الإستجابة الديناميكية للمخاطر. وتبذل المجموعة قصارى جهودها لتوفير بيئة تتميز بالمراقبة والتحكم المستمر والبناء يتمكن جميع موظفينا من خلالها تفهم أدوارهم ومسؤولياتهم من خلال التدريب والإجراءات والمعايير الإدارية.

## و. الإمتثال ومكافحة غسل الأموال

تدرك شركة البحرين للتسهيلات التجارية مسؤوليتها نحو الإمتثال لجميع المتطلبات التنظيمية وتطبيق أفضل الأعراف العالمية ذات العلاقة بمهامها، فهي ملتزمة بالتوافق مع أفضل الممارسات العالمية حول الإمتثال ومكافحة غسل الأموال حسب المقتضيات التنظيمية لمصرف البحرين المركزي.

يوجد لدى الشركة رئيس للإمتثال ومكافحة غسل الأموال يقدم تقاريره بهذا الشأن الى مجلس الإدارة، وهذه الوظائف مستقلة عن أنشطة الشركة والتسيير اليومي لمختلف قطاعات الأعمال، فضلاً عن استقلالها عن عمليات التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر. بالإضافة إلى ذلك، يتبع رئيس إدارة الإمتثال المسؤول عن تقديم التقارير بشأن غسل الأموال مباشرة للجنة التدقيق والمخاطر والإمتثال وبوسعه التواصل الكامل مع مجلس الإدارة، ويتبع من الناحية الإدارية الى الرئيس التنفيذي.

كما أن لدى الشركة استراتيجيات وإطارات وخططاً للمخاطر واضحة بغرض التعرف على مخاطر غسل الأموال ومتابعتها وفحصها ووضع الضوابط المناسبة لها بصورة منتظمة ومستمرة. كما توجد لدى الشركة سياسات معتمدة في مجال الإمتثال وغسل الأموال والتي تشمل على معايير العناية الواجبة للتعرف على المعاملات المشبوهة وتقديم التقارير بشأنها فضلاً عن قيامها بتنظيم برامج توعية سنوية للموظفين وحرصها على تلبية متطلبات الإحتفاظ بالملفات والمستندات التي تخضع للمراجعة سنويًا وتعتمد من مجلس الإدارة.

كما يتولى رئيس الإمتثال بالمجموعة مسؤوليات رئيس الحوكمة الإدارية للمجموعة، وفي هذا الإطار، يقدم الدعم للجنة التعيينات والمكافآت والإستدامة والحوكمة في عملية المراجعة السنوية لإرشادات الإفصاح الخاصة بالحوكمة الإدارية التي تنشر في التقرير السنوي للشركة للتأكد بأن نطاق الإفصاح يتوافق مع قانون حوكمة الشركات ونموذج التحكم عالي المستوى، والإفصاح العام والأمور الأخرى ذات العلاقة بالحوكمة الإدارية. كما يقوم بتقييم تركيبة مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه ويجري فحصاً سنويًا على استقلالية أعضاء المجلس ومن ثم يقدم تقاريره إلى لجنة التعيينات والمكافآت والإستدامة والحوكمة. وبالإضافة إلى ذلك، يقدم الدعم في عملية تقييم واقتراح سياسات وأعراف الحوكمة الإدارية والإرشادات التي تنطبق على المجلس والشركة. ويخضع تعيين مسؤول الحوكمة بالمجموعة لموافقة لجنة التعيينات والمكافآت والإستدامة والحوكمة.

ويقوم رئيس الإمتثال ومكافحة غسل الأموال بالتأكد من تطبيق المتطلبات التنظيمية المعمول بها على المجموعة وعلى المستوى الأوسع على الشركات والفروع التابعة للمجموعة. فضلاً عن ذلك تخضع سياسة مكافحة غسل الأموال لمراجعة وفحص سنوي مستقل من قبل مدقق خارجي/طرف ثالث مستقل إلى جانب دائرة التدقيق الداخلي.

## ز. اللجان الإدارية:

**1. لجنة الأصول والالتزامات ("ألكو"):** تضم هذه اللجنة على الأقل ثلاثة أعضاء يرأسهم الرئيس التنفيذي، ونائبه، الرئيس المالي ورئيس إدارة المخاطر كأعضاء دائمين، ويحق للرئيس التنفيذي تعيين أي عضو آخر حسب الحاجة. وتناط باللجنة مسئولية الرقابة على المجموعة فيما يخص (1) إدارة الأصول والمطلوبات، (2) التخطيط المالي، (3) كفاية السيولة، (4) خطط الالتزامات الطارئة و(5) اعتماد برامج المنتجات (الذي سوف يكون جزءاً لإطار عمل تمويل المستهلكين وقروض الرهن و تمويل المشاريع التجارية والمشاريع الصغيرة والمتوسطة) فيما يتعلق بما سبق. كما وتضطلع اللجنة بتثبيت العائد على المحفظة الإجمالية ومراجعتها، واتخاذ الإجراءات المناسبة فيما يتعلق بالأوراق الاستشارية والمبادئ التوجيهية والقواعد الجديدة الصادرة عن مصرف البحرين المركزي، ومتابعة جميع المسائل الواردة في تقارير التفتيش المستلمة من الجهة الرقابية، ومراجعة واعتماد أسعار الفائدة والرسوم الإدارية، والشروط التجارية، وتحديد المعايير والشروط الواجب توفرها عند منح القروض أو أية منتجات جديدة. وللإطلاع بالمهام التي أنشئت من أجلها، تعقد اللجنة اجتماعاتها كل ثلاثة أشهر على الأقل أو أكثر كلما دعت الحاجة، وتصدر القرارات بأغلبية أصوات الحاضرين في الاجتماع، وتدوّن محاضر اجتماعات اللجنة من قبل السكرتيرة الإدارية. وتقوم اللجنة أيضا بمراجعة دورية لتركيبه أعضائها وتقييم أدائها وأداء أعضائها وفقاً للشروط المرجعية لعملها.

**2. لجنة الائتمان:** يتم تشكيل هذه اللجنة بهدف الإشراف على جميع الجوانب المرتبطة بالإقراض الائتماني ضمن الحدود المحددة لها أو أعلى من صلاحياتها وإجراء دراسة وافية لجميع طلبات قروض قبل الموافقة النهائية عليها ومراقبة المخاطر المرتبطة بها طوال فترة المديونية. وللإطلاع بالمهام التي أنشئت من أجلها، تكلف لجنة الائتمان بنطاق محدد من المسؤوليات والسلطات ضمن ميثاق عملها. ومن أجل التأكد بأن أعضاء لجنة الائتمان حائزين على المهارات والخبرات المطلوبة بغرض تأدية مسؤولياتهم بصورة مهنية، فإنه يتم الحرص على تعيين أعضائها بناءً على الخبرات والكفاءات المهنية بدلاً من المنصب الوظيفي

والأقدمية. وتقسم صلاحيات الموافقة الائتمانية في اللجنة إلى مستويين يخضعان لسقف محدد. كما يتم تعيين أعضاء المستوى الأول والمستوى الثاني من وقت لآخر من قبل مجلس إدارة شركة البحرين للتسهيلات التجارية بناء على توصية من الرئيس التنفيذي. ويمكن الرجوع لتفاصيل الأعضاء وصلاحيات الموافقة المناطة بهم ضمن دليل السياسات والأنظمة الداخلية المعتمد من قبل مجلس الإدارة.

3. **لجنة إدارة المخاطر:** تعد هذه اللجنة جزءاً لا يتجزأ من التوجهات الاستراتيجية للشركة لتعزيز الجهود الرامية إلى إشاعة ثقافة إدارة المخاطر وتوفير الرقابة على الشركة لجميع أنواع المخاطر للتأكد من وجود ممارسات كافية لإدارة المخاطر بشكل مناسب في شركة البحرين للتسهيلات التجارية، شركة تسهيلات للتأمين والتسهيلات للخدمات العقارية. وتتمثل المسؤوليات الرئيسية للجنة في إضفاء الطابع المؤسسي على الممارسات الجيدة لثقافة إدارة المخاطر على مختلف المستويات في تلك الشركات، والإشراف على جميع جهودها، وقراراتها، وإجراءاتها التي سيكون لها تأثير وصدى على ثقافة إدارة المخاطر للشركات، ومواءمة الأهداف التجارية للشركات مع الممارسات السليمة لإدارة المخاطر وفقاً للإرشادات والقواعد الصادرة عن مصرف البحرين المركزي، ومراجعة امتثال الإدارات لإطار إدارة المخاطر. يترأس اللجنة الرئيس التنفيذي ونائب الرئيس الذي يختاره رئيس مجلس الإدارة من قبل الرئيس. وتضم هذه اللجنة في عضويتها الرئيس التنفيذي، ونائبه، ورئيس قطاع تمويل المستهلكين، ورئيس الخدمات التجارية للشركات الصغيرة والمتوسطة ورئيس إدارة المخاطر، ورئيس تكنولوجيا المعلومات والعمليات، ورئيس الشؤون المالية، ورئيس الشؤون القانونية، ورئيس إدارة الامتثال ومكافحة غسل الأموال. وتجتمع اللجنة كل ربع سنة على الأقل أو أكثر كلما دعت الحاجة.

4. **لجنة الإضمحلال ووضع المخصصات:** يتمثل هدف اللجنة في تقديم المشورة والإرشادات بشأن اضمحلال أصول الشركة وعن الأعراف المتبعة في وضع المخصصات على مستوى الإدارة. وتتولى اللجنة مسؤولية التأكد من مدى ملاءمة ودقة التقييمات الخاصة باضمحلال المرافق وعن المخصصات إلى جانب العمل على تشجيع تطبيق الأعراف السليمة في إدارة المخاطر في الشركة.

## ح. سياسة المكافآت:

### (أ) مكافأة أعضاء مجلس الإدارة:

لدى الشركة سياسة مكافآت تتوافق مع إرشادات وقواعد مصرف البحرين المركزي بشأن الضوابط ذات المستويات العالية للمصرف، ونموذج الضوابط رقم 6- مكافآت الشخص وقابلي المخاطر المعتمدين الموضحة تفصيلهم في المجلد 1: البنوك التقليدية.

كما توجد لدى الشركة سياسات ومبادئ توجيهية تختص بدفع مكافآت وبدلات حضور أعضاء المجلس لاجتماعات مجلس الإدارة وأياً من اللجان التابعة للمجلس نظير حضورهم اجتماع واحد أو أكثر من اجتماعات المجلس أو اللجان في كل سنة مالية. وتعكس سياسة المكافآت التزام الشركة بأفضل الممارسات في مجال الحوكمة استناداً للمتطلبات القانونية والتنظيمية، كما وأنها تهدف إلى مكافأة أعضاء مجلس الإدارة ولجانته بطريقة عادلة ومسئولة بما يكفل بأن المكافآت المدفوعة إلى أعضاء مجلس الإدارة ولجانته هي كافية لجذب وتحفيز والإحتفاظ بالأشخاص من المستويات الراقية والكفاءات الرفيعة المطلوبة لإدارة الشركة بصورة ناجحة.

وتطبق هذه السياسة على مجلس إدارة الشركة الأم واللجان المنبثقة عنها، ومجالس إدارات الشركات التابعة وأي لجان أخرى يتم تشكيلها من وقت لآخر. وتصرف مكافآت أعضاء المجلس وبدلات حضور الاجتماعات للجان التابعة حسب الآتي:

- يقر المساهمون في اجتماع الجمعية العامة العادية، بتوصية من مجلس الإدارة، دفع مبلغ ثابت كمكافأة لأعضاء مجلس الإدارة عن حضور اجتماعات المجلس طوال العام المالي المنتهي.
- تصرف مبالغ مالية كبدلات عن حضور أعضاء مجلس الإدارة اجتماعات إحدى لجان المجلس.

### (ب) مكافأة الرئيس التنفيذي

تقوم لجنة التعيينات والمكافآت والإستدامة والحوكمة الإدارية بتقييم أداء الرئيس التنفيذي، ومن ثم تتقدم بتوصية لمجلس الإدارة للموافقة النهائية على دفع مبلغ المكافأة السنوية. علاوة على ذلك، تتم مراجعة وإقرار مكافآت ورواتب الموظفين التابعين للرئيس التنفيذي من قبل لجنة التعيينات والمكافآت والإستدامة والحوكمة. وفي سبيل إقرار صرف المكافأة السنوية للرئيس التنفيذي، يأخذ مجلس الإدارة في الحسبان العناصر التالية:

1. المكافأة السنوية هي مكافأة تقديرية تمنح بقرار من مجلس الإدارة بالنظر إلى الأرباح الصافية التي تحققها الشركة كل عام، أي الحد الأدنى وليس الحد الأعلى.
2. متانة الضوابط الداخلية وممارسات ادارة المخاطر.
3. نمو مستوى الإقراض في كل منتج.
4. تلبية جميع متطلبات التمويل اللازمة لضمان استمرار نمو عمليات الشركة.
5. جودة محفظة القروض والسيطرة على القروض المتعثرة عند مستويات مقبولة.
6. تلبية الأهداف الإستراتيجية المتفق عليها من الناحية المالية وغير المالية.

### (ج) مكافأة أعضاء مجلس الإدارة

يستحق كل عضو بالمجلس استلام مكافأة إجمالية هي عبارة عن بدل حضور في كل سنة عندما تتم الموافقة عليها من قبل الجمعية العمومية السنوية. وسوف لن تتجاوز مكافأة العضو 10% من صافي الربح بعد خصم الاحتياطات القانونية وتوزيع أرباح نقدية لا تقل نسبتها عن 5% من رأس المال المدفوع على المساهمين:

- 1) بمقتضى سياسة المكافآت، سوف يُدفع إلى عضو المجلس أيضًا في نهاية كل ربع سنة مقابل خدمته خلال فترة تعيينه كبديل حضور نظير حضوره إجتماعًا واحدًا أو أكثر من لجان المجلس.
- 2) سوف يدفع 50% من بدل الحضور إلى أعضاء الإدارة التنفيذية الذين يحتلون عضوية اللجان التنفيذية لشركات السيارات وعضوية مجلس إدارة شركة تسهيلات للتأمين.
- 3) سوف يدفع 100% من بدل الحضور إلى أعضاء المجلس المستقلين وغير التنفيذيين بغرض اجتذاب والإحتفاظ بالمواهب بما فيه المصلحة القصوى للشركة.
- 4) يجب على المجلس الإفصاح عن جميع المكافآت والمزايا التي يستلمها أعضاء المجلس خلال السنة المالية في التقرير السنوي للشركة وعرضها في اجتماعات المساهمين، و
- 5) يستحق بقية المساهمين المبالغ الواجب دفعها إلى ممثليهم في مجلس إدارة الشركة أيا كان نوعها، على أن يقوم رئيس المجلس بدفع هذه المبالغ إلى خزنة المساهمين المذكورين خلال إسبوع واحد من تاريخ استحقاقها. ولدى الأخير صلاحية تحديد المكافأة والرواتب التي يتوجب دفعها للمساهمين المذكورين.

### ط السياسة الخاصة بالأطراف ذوي العلاقة

لدى الشركة سياسة محددة لتحديد الأطراف ذوي العلاقة والمعاملات ذات الصلة، وكيفية إفصاح الشركة عن المعلومات المتعلقة بتعارض المصالح والقروض والتسهيلات الائتمانية. وتسري هذه السياسة على أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة العليا والموظفين، وتشمل المعاملات التي تتم بين الشركة والشركات التابعة لها. كما تغطي ضمن نطاقها التسهيلات الائتمانية الممنوحة للمشاريع المشتركة واتفاقيات العمل والمشتريات المتعلقة بها.

### (هـ) استراتيجية/سياسة التواصل:

تتبع الشركة سياسة واضحة تجاه توصيل المعلومات المتعلقة بأنشطتها وأعمالها لجميع المتعاملين والمساهمين والموظفين والزبائن والجهات الرسمية والرقابية والجمعيات ولديها توجيهات مؤسسية في مجال الاتصال. كما تنعقد الجمعية العمومية سنويًا بدعوة من رئيس مجلس الإدارة بحضور الرئيس وأعضاء المجلس الذين من بينهم رؤساء اللجنة التنفيذية ولجنة التدقيق ولجنة المكافآت والتعيينات والإستدامة

والحوكمة ولجنة التدقيق والمخاطر والامتثال ورؤساء مجالس إدارات الشركات التابعة والمدققين الخارجيين لاستعراض النتائج المالية والإجابة على أسئلة المساهمين أو ممثلي وسائل الإعلام فيما يخص أنشطة الشركة وعملياتها وأدائها. كما تدرك الشركة جيداً مسؤولياتها تجاه تطبيق المتطلبات التنظيمية والقانونية فيما يتعلق بتوفير المعلومات لجميع المتعاملين والأطراف ذوي العلاقة. ومع عدم الإخلال بمعايير وتوجيهات الإفصاح المتعلقة بالأشخاص الأساسيين فضلاً عن متطلبات الجهات الرقابية الأخرى، يتم الاعلان وتوفير المعلومات المالية وغيرها أو عن أية مستجدات تتعلق للشركة عبر الصحافة المحلية أو من خلال موقع الشركة الإلكتروني [www.bahraincredit.com.bh](http://www.bahraincredit.com.bh) أو الصحف أو موقع بورصة البحرين أو أية وسيلة تواصل أخرى. ويمكن للجميع الحصول على النتائج المالية والتقارير السنوية وموثائق عمل مجلس الإدارة واللجان التابعة للمجلس وإرشادات الحوكمة الإدارية على موقع الشركة الرسمي. ويشتمل الموقع الإلكتروني على قسم محدد يتعلق بعلاقات المستثمرين والمساهمين وتوضح حقوق المساهمين في المشاركة والتصويت في كل اجتماع من اجتماعات المساهمين والتي تشتمل على مستندات الاجتماعات مع مجموعة كاملة من الاشعارات والمحاضر. على الصعيد الداخلي، يوجد للشركة نظام إلكتروني خاص للتواصل مع الموظفين فيما يخص الشؤون العامة والمشاركة في المعلومات ذات الاهتمام المشترك. أما على مستوى مجلس الإدارة، فقد اعتمد المجلس أحد الحلول التقنية بإنشاء بوابة إلكترونية سهلة الاستخدام على شبكة الإنترنت، تهدف إلى أتمتة جميع أعمال المجلس وتوفير الوثائق المفهرسة إلكترونياً عن أعمال المجلس والاجتماعات بصورة فورية وفي بيئة آمنة.

## (و) سياسة الأشخاص الأساسيين

### أ. الوظائف الأساسية

تلتزم الشركة بجميع المتطلبات المتعلقة باشتراطات ملائمة تعيين "الأشخاص الأساسيين"، حيث لا يتم تعيينهم أو تنصيبهم في مناصب هامة في الشركة إلا بعد الحصول على الموافقة المسبقة لمصرف البحرين المركزي. وتشمل تلك المناصب (أي الأشخاص الأساسيين) ما يلي:

1. عضو مجلس الإدارة
2. الرئيس التنفيذي أو المدير العام
3. نائب الرئيس التنفيذي
4. رؤساء الأقسام
5. مسئول الامتثال؛ و
6. مسئول مكافحة غسل الأموال.

### ب. الوظائف الرئيسية

كما هو مبين في كتاب القواعد لمصرف البحرين المركزي HC-2.4.1 "يجب على كل شخص أساسي أن يبلغ مجلس الإدارة بأكمله بشأن أي تعارض (محتمل) في المصالح في نشاطاتهم مع أو التزاماتهم تجاه مؤسسات أخرى حسبما تنشأ. ويجب على أعضاء مجلس الإدارة الإمتناع عن التصويت على الموضوع بموجب الأحكام المعنية المنصوص عليها في قانون الشركات (قانون الشركات التجارية). ويجب أن يشتمل هذا الإفصاح على جميع الحقائق الجوهرية الخاصة بالموضوع في حالة وجود عقد أو معاملة يشمل الشخص الأساسي. ويجب على الأشخاص الأساسيين ان يفهموا بأن أي اعتماد لأية معاملة متعارضة سوف يكون نافذاً فقط في حالة كون جميع الحقائق الجوهرية معروفة للأشخاص الذين يعتمدون المعاملة وبأن الشخص ذو المصلحة المتعارضة لم يشارك في اتخاذ القرار. وفي جميع الأحوال، يجب على جميع الأشخاص الأساسيين أن يقرأوا كتابياً بجميع مصالحهم في مؤسسات أو أنشطة أخرى (سواء كمساهم يمتلك حق التصويت بنسبة 5% من رأس مال الشركة أو كمدير أو أي شكل آخر من المشاركات الهامة) للمجلس (أو إلى لجنة التعيينات أو لجنة التدقيق والمخاطر) بصورة سنوية".

## (ز) توظيف الأقارب

يوجد لدى لشركة سياسات ومبادئ أقرها مجلس الإدارة فيما يتعلق بتوظيف أقارب الأشخاص الأساسيين ضمن الأنظمة الداخلية المتنوعة للشركة. حيث يلتزم الرئيس التنفيذي/المدير العام بالإفصاح أمام مجلس الإدارة بشكل سنوي عن أقارب أي أشخاص أساسيين يزاولون مهمات أساسية هامة في الشركة، إن وجدوا.

## (ح) قواعد السلوك

أ تبذل شركة البحرين للتسهيلات التجارية قصارى جهودها لتعزيز أرقى المعايير والقيم الأخلاقية المهنية تجاه أصحاب المصلحة والشأن (مثل الزبائن والموظفين والجهات الرقابية والمجتمع). وتشمل هذه القيم الإخلاقية 10 مبادئ لممارسة الأعمال وهي موضحة تفصيلاً في المجلد رقم 5 من كتاب القواعد والإرشادات لمصرف البحرين المركزي وتشمل ولا تقتصر على ما يلي: أ) المبادئ من 1 إلى 8 تنطبق على الأشخاص الأساسيين المعتمدين فيما يتعلق بالوظيفة الخاضعة للرقابة التي تمت الموافقة عليهم من أجلها. ب) المبادئ من 1 إلى 8 لا تنطبق على سلوك الشخص الأساسي المعتمد فيما يتعلق بأي مهام أو أنشطة أخرى قد يقوم بها. ومع ذلك، فإن السلوك غير المرتبط بواجباته الوظيفية الخاضعة للرقابة قد يكون مع ذلك ذا صلة بتقييم لياقة ذلك الشخص وملاءمته.

### 1. المبدأ 1- النزاهة

يجب أن تحرص الشركة على اتباع أعلى معايير النزاهة والتعامل العادل والأمانة والصدق في التعامل مع الزبائن وأصحاب المصلحة والشأن وأن تقدم كشفاً كاملاً عن جميع المعلومات ذات العلاقة إلى الزبائن، حسب متطلبات مصرف البحرين المركزي وأنظمة وإرشادات الجهات الرقابية.

### 2. المبدأ 2- تعارض المصالح

يجب على الشركة اتخاذ جميع الخطوات المعقولة للتعرف على وجود أي تضارب في المصالح مما قد يؤثر على مصالح الزبائن وتفاديها أو التحكم فيها .

### 3. المبدأ 3- المهارة والعناية الواجبة

يجب على الشركة التعامل بطريقة تتميز بالمهارة والعناية والإجتهد.

### 4. المبدأ 4 – السرية

يجب على الشركة المحافظة التامة على الإلتزام بسرية المعلومات الخاصة بالزبائن على أن لا تتضارب مع متطلبات الإفصاح التي يفرضها القانون.

### 5. المبدأ 5 - سلوك الشركة في السوق

يجب على الشركة اتباع المعايير المناسبة فيما يخص سلوك الشركة في السوق وتفادي أي إجراء قد ينظر اليه عموماً بأنه غير ملائم.

### 6. المبدأ 6 - أصول الزبائن

يجب على الشركة بذل العناية المعقولة لحماية أصول الزبائن.

### 7. المبدأ 7- مصالح العملاء

توجيه العناية الواجبة للمصالح المشروعة للزبائن والتواصل معهم بصورة عادلة وشفافة وفي التعامل مع الزبائن الذين يستحقون الإعتماد والمشورة وعلى القرارات التقديرية وبذل الحيطة والإهتمام اللازم للتأكد من استدامة تلك المشورة أو القرارات.

## 8. المبدأ 8 – العلاقة مع الجهات الرقابية والتنظيمية

يجب على الشركة الإحتفاظ بعلاقة مفتوحة وتعاونية مع مصرف البحرين المركزي والجهات التنظيمية والرقابية الأخرى وبذل العناية المعقولة لضمان توافق نشاطات الشركة مع جميع القوانين والأنظمة المعمول بها.

## 9. المبدأ 9 – الموارد الملائمة

يجب على الشركة الإحتفاظ بموارد مناسبة، سواء بشرية أو مالية أو خلافه، تكون كافية لتسيير نشاطات الشركة بصورة سليمة.

## 10. المبدأ 10- الإدارة والأنظمة والضوابط

يجب على الشركة اتخاذ الحيطة اللازمة للتأكد من أن أمور الشركة تدار بصورة فعالة ومسئولة بالإستعانة بالإدارة والأنظمة والضوابط الملائمة بما يتناسب مع حجم ومدى تعقيد العمليات. ويجب أن تكون الأنظمة والضوابط التي تحتفظ بها الشركة – في الحدود المعقولة عملياً، كافية لإدارة مستوى المخاطر الكامنة في أعمالها والتأكد من الإمتثال لمتطلبات مصرف البحرين المركزي.

11. في إطار حماية جميع الأطراف التي تتعامل معها الشركة، يجب الحرص على تقديم عقود واتفاقيات كتابية الى جميع الأطراف من ذوي العلاقة.

12. تلتزم الشركة بالإفصاح والشفافية في عملياتها.

13. تلتزم الشركة بتحقيق التفوق في مجال الزبائن ووجود اجراءات لتقديم الشكاوي مع مراجعة النتائج بشكل مستمر.

14. يجب على الشركة التأكد من قيام جميع الأشخاص الأساسيين المعتمدين من قبلها بتقديم أي اقرارات بشأن تعارض المصالح بصورة سنوية. بالإضافة الى ذلك، يجب تحديث اقرارات الأشخاص المعتمدين ، بخصوص تعارض المصالح، بخلاف التعاملات في الأسهم، في قواعد السلوك.

## (ط) سياسة الإبلاغ عن المخالفات:

أ. تعتبر سياسة الإبلاغ عن المخالفات هذه تأكيداً لرغبة مجلس إدارة شركة البحرين للتسهيلات التجارية والشركات التابعة لها لتوطيد أنظمة النزاهة بالشركة ضد الفساد والمخالفات ذات العلاقة.

ب. تشجع سياسة الإبلاغ عن المخالفات الموظفين وتتيح لهم المجال للإبلاغ عن الأمور الخطيرة التي تحدث في الشركة بدلاً عن تجاهل المشكلة أو التحدث عنها في الخارج.

ج. إن الموظفين هم أول من يطلع ويكتشف المخالفات المحتملة التي قد تؤثر على الشركة مالياً أو من منظور مخاطر تشويه السمعة.

## (ي) التعليمات العامة

### أ. خطط الأعمال

تحرص الشركة على وضع خطة استراتيجية للشركة كل ثلاث سنوات فيما يتم وضع خطط التشغيل بصورة سنوية. وتخضع الخطة الاستراتيجية للموافقة من قبل مجلس إدارة شركة البحرين للتسهيلات التجارية في حين تتم مراجعة خطط التشغيل من جانب اللجنة التنفيذية/مجالس الشركات التابعة وتعتمد من مجلس إدارة شركة البحرين للتسهيلات التجارية على أن تتم مراجعة الاستراتيجية من قبل المجلس بصورة سنوية.

### ب. أعضاء مجلس الإدارة

يجب على المجلس وأعضائه الإستمرار في الإطلاع على نشاطات الشركة وعلى قواعد الحوكمة الخاصة بها، وأن يقوموا كحد أدنى، منفردين ومجتمعين بما يلي:

1. أن يعملوا بصدق ونزاهة وبنية حسنة والحرص على بذل العناية الواجبة بطريقة تكفل المصلحة القصوى للشركة ومساهمتها واصحاب المصلحة فيها.

2. أن يعملوا في نطاق مسئولياتهم وعدم المشاركة في الإدارة اليومية للشركة.
3. أن يتمتعوا بالفهم والقدرات المناسبة للتعامل مع شئون الشركة ومنتجاتها وتكريس ما يكفي من الوقت لأداء مسئولياتهم، و
4. أن يقوموا بصورة مستقلة بتقييم واستيضاح أي سياسات أو طرق معالجات أو إجراءات خاصة بالشركة بنية معرفة والبدء باتخاذ إجراء إداري بشأن المسائل التي تحتاج للتحسينات (مثل العمل كمدققين والتأكد من أن الإدارة تتسم بالتوازن المطلوب).

#### ج. مراجعة السياسات

يجب على المجلس أن يقوم سنويا بمراجعة السياسات الخاصة بالحوكمة الإدارية واعتمادها وتعديلها، إذا ارتأى ضرورة ذلك كجزء من المتطلبات الرقابية، وذلك في أول اجتماع له في السنة الجديدة.

#### د. كبار الملاك

يتطلب من الشركة الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي فيما يتعلق بأي تغيير في كبار ملاك الشركة حسبما هو محدد في تعليمات مصرف البحرين المركزي، أو الالتزام بإخطار مصرف البحرين المركزي بعد استقالة / إنهاء / تقاعد المراقب المالي ، حسب الاقتضاء.

#### هـ. العقوبات المالية:

يجب الإفصاح في التقرير السنوي عن أي غرامات مالية تترتب على مخالفة أي من أنظمة مصرف البحرين المركزي وقواعده الخاصة، وذلك حسب الأصول بما يتماشى مع الاشتراطات التنظيمية. لم تُفرض أية غرامات مالية على الشركة خلال العام 2023.

#### و. الإفصاح عن شطب المبالغ

يجب الإبلاغ عن أية ديون مشطوبة تعادل أو تتجاوز مبلغ 100,000 دينار بحريني الى مصرف البحرين المركزي حسب التعليمات واللوائح المحددة لهذا الغرض.

#### ز. مكافآت مجلس الإدارة والإدارة العليا والرسوم المدفوعة إلى المدقق الخارجي

يمكن الإفصاح على بيان تفاصيل المكافآت المدفوعة إلى أعضاء مجلس الإدارة كل على حدة، وعلى بيان إجمالي المكافآت المدفوعة إلى أعضاء الإدارة التنفيذية المتمثلة في أعلى ست مكافآت ضمن ما ورد في تقرير رئيس مجلس الإدارة والمنشور أيضاً على الموقع الإلكتروني لبورصة البحرين. وتعتبر شركة إرنست ويونغ (E&Y) هم المدققون الخارجيون للمجموعة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023. بلغ إجمالي رسوم خدمات التدقيق السنوية والمراجعة ربع السنوية للمجموعة 71,400 دينار بحريني للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023، وبلغت رسوم خدمات التصديق الأخرى 22,313 دينار بحريني والتي تشمل متطلبات المراجعة الإلزامية لمصرف البحرين المركزي بموجب الإجراءات المتفق عليها. ونظرا للأداء الذي أنجزه المدققون الخارجيون، سوف يتم إعادة تعيين شركة إرنست ويونغ كمدققين خارجيين للمجموعة لعام 2024.

#### ح. أمور أخرى

1. بالإضافة الى استيفاء متطلبات الامتثال والترخيص، تبذل الشركة جهودها لتطبيق معايير أفضل الممارسات الصادرة عن مصرف البحرين المركزي وبورصة البحرين والمؤسسات المحلية أو الدولية .
2. سوف يتم تقديم ملخص لسياسات حوكمة الشركة من قبل المجلس لتدرج في التقرير السنوي للشركة.